

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٩

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

لن أتطرق إلى المسائل المرتبطة بالتقرير الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة سنويا (A59/2)، والذي عرضه براءة السفير السير جونز إمير باري، رئيس المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسيركز بياني على بضع نقاط مستقاة من تجربتنا الحالية في التعامل مع عمل مجلس الأمن.

إننا نتفق تماما مع الآراء التي أعرب عنها الأمين العام وأغلبية الوفود على حد سواء، فيما يتعلق بالضرورة الملحة لإجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تتطلع رومانيا إلى تلقي التوصيات التي سترد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام، وسنؤيد الجهود الرامية إلى بناء توافق سياسي في الآراء حتى يتم اعتبار عام ٢٠٠٥ عام القيام بخطوات حاسمة في اتجاه إصلاح المنظمة.

ويشاطر وفد بلدنا الآراء السائدة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، مثل الحاجة إلى تكييف المجلس بحيث يتصدى للتحديات الدولية الجديدة، والحاجة إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية والتمثيل الجغرافي المتوازن، وكذلك ضرورة

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسامباتشيمي (زامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/59/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى أثناء المناقشة العامة لهذه الدورة يخاطب فيها وفد بلدنا الجمعية العامة، اسمحوا لي أن أتقدم إلى الرئيس وأعضاء المكتب، بتهنئة صادقة على انتخابهم، وأن أعرب للرئيس عن تأكيد كامل دعم وفد رومانيا للمساعي التي يقوم بها. وأعتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن امتناننا للجهود التي كرسها السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين، وخصوصا تلك الجهود الرامية إلى إعطاء زخم جديد لعملية تنشيط دور الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفير السير أمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الضافي لتقرير المجلس (A59/2)، وهو تقرير ذو طبيعة وصفية ويتسم بالوضوح الشديد. ولقد أخذنا علما به، وليست لدينا من ثم أية تعليقات محددة عليه ندلي بها في الوقت الراهن. إن بياننا يركز على إصلاح مجلس الأمن، لأن هذا الإصلاح، حسب رأينا، يعتبر جوهريا بالنسبة لاستمرار الدور الهام الذي تؤديه هذه المنظمة.

من الممكن أن يسأل البعض عن السبب الذي يجعل دولة صغيرة مثل بربادوس تهتم بهذه المسألة، لأنهم قد يرون بأن إصلاح مجلس الأمن من اهتمامات الدول الكبرى في المجتمع الدولي. غير أننا نعتقد أن كل عضو في الأمم المتحدة، سواء كان كبيرا أو صغيرا، معني بإصلاح المجلس لأن أهم وسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين هي توفر مواجهة جماعية للتحديات والأزمات العالمية.

لقد شهد المجتمع الدولي، خلال السنة الماضية، مجلس الأمن وهو يصل إلى طريق مسدود بخصوص قضية العراق والقرار اللاحق لمجموعة من الدول باتخاذ نهج مباشر على الرغم من حدوث الأزمة. وذلك، حسب رأينا، يهدد هدف الأمن الجماعي المهم، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يهدد مشروعية المجلس. ونعتقد أنه ينبغي إصلاح هذا الجهاز المهم التابع للأمم المتحدة حتى يتسنى له أن يعمل بوصفه أداة فعالة وشرعية لصون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني، برأينا، أنه يجب أن تكون لديه القدرة على التخفيف من حدة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين أو احتوائها.

احترام القيم الأساسية للعمل الجماعي وتعددية الأطراف الفعالة. وحسب رأينا، ينبغي لأي إصلاح مستقبلي لمجلس الأمن، أن يظل متمثلا في نقاط مرجعية هي الفعالية، والقابلية على التكيف، والتقدم. ونرى أن هذه الألفاظ هي أيضا ألفاظ رئيسية ترافق فكرة إصلاح مجلس الأمن.

وبوصف رومانيا عضوا منتخبا في مجلس الأمن منذ تسعة أشهر، فهي تسعى دائما لكي تساهم بدورها في الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية، وتنظيم عملية اتخاذ القرار. وفي ذلك الصدد، فإن المناقشة العلنية التي نظمتها الرئاسة الرومانية لمجلس الأمن في تموز/يوليه (انظر S/PV.5007) وكذلك متابعتها التي يلتزم وفدنا بالمساعدة فيها، ستساعدنا على إعادة التفكير في العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز مفهومي التعاون وتفريع السلطة، في جملة أمور أخرى.

وتؤيد رومانيا التوسيع الشامل لمجلس الأمن، مع إيلاء الاهتمام اللازم للحفاظ على فعالية اتخاذ القرارات فيه ونشاطه العام. ولقد تسنت الفرصة في مناسبات عديدة لتفصيل خصائص موقفنا في هذا الصدد. لذا، فإنني سأكتفي بالتذكير بأن رومانيا تؤيد بقوة الاقتراح الداعي إلى منح المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية مقعدا إضافيا منتخبا على الأقل.

وأخيرا، وليس آخرا، نعتقد أنه ينبغي أن يتمتع أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن بتوافق الآراء، أو بأشمل دعم ممكن على الأقل من أعضاء الأمم المتحدة.

**السيد هاكيت (بربادوس)** (تكلم بالانكليزية):  
يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة ليشارك في المناقشة المشتركة المتعلقة بنسبتي جدول الأعمال ١١ و ٥٣ وبشأن تقرير

العامل المفتوح العضوية لمواصلة مناقشاتنا ومفاوضاتنا، بغية التوصل إلى حلول يقبلها الجميع.

وبالرغم من أنه مما يثير الشعور بخيبة الأمل أن المناقشات في الفريق لم تسفر حتى الآن عن أي اتفاق بشأن القضايا، فإن وفد بربادوس يود أن يشكر رئيس الفريق العامل على جهوده في قيادة عمل الفريق عبر العام الماضي.

ونود أيضا أن نعرب عن أملنا في أن يتمكن الفريق العامل من إيجاد سبيل للتوصل إلى توافق آراء بشأن هذا الأمر المهم في القريب العاجل جدا.

**السيد نيشو (ألبانيا)** (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لسفير المملكة المتحدة، السير إمير جونز باري، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه الشامل لتقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة. ويشيد وفدي أيضا بالعمل الممتاز الذي أنجزته الأمانة العامة في تجميع هذا التقرير الزاخر بالمعلومات. إن إصلاح مجلس الأمن - تلك الهيئة المهمة جدا في الأمم المتحدة - حيوي للمنظمة وينبغي تنفيذه بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وآراء ألبانيا بشأن قضية إصلاح مجلس الأمن وأعربت عنها هنا بلدان أخرى عديدة. ونعتقد أنه ينبغي لهذا الإصلاح أن يعالج الحاجة إلى تعزيز كفاءة مجلس الأمن وزيادتها وينبغي أن يراعي التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية.

لا تزال زيادة عضوية مجلس الأمن واحدا من الجوانب الرئيسية في إصلاح تلك الهيئة. وهو عنصر مهم في الإصلاح الأوسع الذي سيمكن المجلس من أن يؤدي دورا رئيسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد ألبانيا إجراء إصلاح لمجلس الأمن ييسر المشاركة الواسعة من الدول الأعضاء في المنظمة. ونعتقد أن هذا الإصلاح سيشمل بعدا جغرافيا أوسع وينطوي على

وبوصفنا عضوا في المنظمة يلتزم بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، نرى أنه قد حان الوقت بالنسبة للأمم المتحدة لكي تتخذ بعض القرارات الحازمة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ورغم أنه يمكن القول بحق أن عمل المجلس في السنين الأخيرة أدى إلى طرح تساؤلات حول شرعيته وفعالته، فإننا نؤمن بأنه يمكن أن يصبح أداة مهمة لتحقيق السلم إذا ما تمت معالجة جوانب النقص فيه.

وبهذه الروح، ما زالت بربادوس على رأيها بأن مجلس الأمن يجب أن يصبح أكثر تمثيلا للعضوية الحالية للأمم المتحدة، وأكثر شفافية في أساليب عمله، وأكثر ديمقراطية في اتخاذ القرارات. لذا، ندعو إلى توسيع مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وقد قيل إن التمثيل هو العنصر الرئيسي في تحديد مدى شرعية المجلس. ولهذا السبب نمضي في اقتراحنا بأنه ينبغي النظر في دمج ممثلين من مناطق العالم الرئيسية، بما فيها أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، واعتماد تمثيل عادل للعالم النامي في فئة الأعضاء غير الدائمين. ونؤمن بأن من شأن هذه التغييرات أن تجعل عضوية المجلس أكثر تمثيلا للعالم الحديث.

وفي ما يتعلق بأساليب عمل المجلس، نعتقد أنه ينبغي إعادة النظر في استخدام حق النقض. إذا لم يكن بالمستطاع إلغاء حق النقض، حينئذ ينبغي الحد من استخدامه بشكل كبير، وينبغي إرساء مبادئ توجيهية لهذا الغرض. وينبغي عدم السماح باستمرار استعمال هذه الأداة غير الديمقراطية لإحباط إرادة غالبية أعضاء المنظمة، وسط عالم يتم التركيز فيه على قيم الحكم السليم.

لقد كان القصد من هذا البيان إعادة تقديم آرائنا الأولية بخصوص هذا الجانب الرئيسي من جوانب إصلاح مجلس الأمن. وإننا مستعدون للمشاركة بنشاط في الفريق

الهيكلي والنهج المستخدمين لإعداد التقرير في السنوات الأخيرة.

وخلال الإثني عشر شهرا الماضية، تناول المجلس عددا كبيرا من القضايا. وفي اضطلاع مسؤوليته الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عاجل حالات صعبة في مختلف أرجاء العالم: العراق والشرق الأوسط وأفغانستان ومناطق أخرى ساخنة، أكثرها في أفريقيا، ولكن أيضا في قارات أخرى.

وظلت مكافحة الإرهاب موضوعا رئيسيا في مجلس الأمن، وقد أضيفت تحديات وتهديدات جديدة وقديمة إلى جدول أعمال مجلس الأمن: عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وحفظ السلام والتعاون مع المنظمات الإقليمية والمصالحة بعد الصراع والعدالة في المجتمعات التي تعاني من الصراع وما بعد الصراع. وأود أن أتناول بإيجاز عدة قضايا ذات أهمية خاصة لجمهورية مولدوفا.

إن اتخاذ مجلس الأمن مؤخرا للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي يرمي إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وإنشاء الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يظهر تصميم مجلس الأمن المتواصل على مكافحة هذه الآفة في جميع أشكالها ومظاهرها. وتؤيد جمهورية مولدوفا بقوة أنشطة اللجنة وتساند الجهود ذات الصلة المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي الرامية إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت الملائم للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا، لقد تناول مجلس الأمن لأول مرة مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل وفرض التزامات بعيدة الأثر على الدول الأعضاء بموجب قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومنع الإرهابيين والأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها، سيقبل إلى حد كبير من الخطر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان. وتلتزم

روح أكثر ديمقراطية. وتؤيد وجهة النظر التي مفادها أن الإصلاح يجب أن يكون نتيجة لتوافق واسع في الآراء في المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نعمل معا لاتخاذ قرارات تركز على أوسع توافق آراء ممكن.

وترى ألبانيا أن إصلاح المجلس الذي نحن في أمس الحاجة إليه ينبغي أن يهدف إلى جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وموثوقية، بوجود أعضاء جدد منتخبين ديمقراطيا، أي مجلسا مسؤولا أمام الدول الأعضاء في المنظمة.

وينبغي ألا يحجب توسيع مجلس الأمن قضايا أخرى ذات أهمية مساوية للإصلاح الحقيقي والفعال. فبالإضافة إلى تشكيل مجلس الأمن ينبغي للإصلاح أن يعالج قطاعا عريضا من القضايا. وترى الحكومة الألبانية أنه ينبغي إحراز تقدم إضافي في مجال أساليب عمل المجلس، حيث يوجد بالفعل أثر إيجابي فيما يتعلق بشفافيته. ونرى أيضا أن المبادرات التي اتخذت بالفعل لضمان المزيد من المشاركة من جانب أعضاء الأمم المتحدة في مداوات المجلس ينبغي تعزيزها وتوسيعها.

وترحب ألبانيا بالاتجاه الذي ظهر في العام الماضي نحو إيجاد شراكة أقوى بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ونشجع إجراء حوار أكثر دينامية في مجلس الأمن بشأن هذا الأمر.

**السيد غريغوري (جمهورية مولدوفا) (تكلم**

بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السفير إمبر جونز باري، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة.

ونعرب عن تقديرنا للأمانة العامة على إعداد التقرير الزاخر بالمعلومات والتحليلي والموجز، ونشيد بالحفاظ على

مناطق بأكملها. وينبغي للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، إيجاد سبيل لدعم استعادة سيادة القانون في المناطق التي ينعلم فيها القانون، وفقا للمعايير الدولية.

وتؤيد جمهورية مولدوفا تماما جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة بغرض تعزيز دورها الريادي في الشؤون الدولية وتعزيز قدرتها على التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة، وكفالة أن تكون المنظمة أقوى وأكثر فعالية، وذلك هدف تتناطره الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء.

يجب أن يكون الجزء المركزي في هذه العملية إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن يعكس تشكيل مجلس الأمن التغيرات التي جرت في السياق العالمي منذ تأسيسه. ومن المؤسف أن أنشطة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، الهيئة التي عهد إليها بإصلاح مجلس الأمن، لم تقدم نتائج بعد ١٠ سنوات من المشاورات. وفي هذا الصدد، تتطلع جمهورية مولدوفا، مثل الدول الأعضاء الأخرى، إلى توصيات محددة من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام بشأن كيفية الدفع بهذه العملية إلى الأمام.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

كثيرا ما اهتم مجلس الأمن بالإخفاق في الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية. وبالتالي، من الأساسي أن نجعله أكثر فعالية، وهي مهمة يمكن تحقيقها، في نظرنا، من خلال تحسين التمثيل فيه ومشروعيته وشفافيته ومساءلته.

تعلن جمهورية مولدوفا أنها تؤيد إجراء توسيع معتدل لمجلس الأمن وزيادة معقولة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين من شأنها أن تستجيب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وضمان التوازن الملائم بين البلدان الصناعية والنامية. وفي

جمهورية مولدوفا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهي تتخذ حاليا عددا من الإجراءات على الصعيد الوطني لتحقيق هذه الغاية.

ثالثا، أود أن أشيد بتصميم مجلس الأمن على الاستجابة للأزمات ونشوب الأعمال العدائية، وأيضا بمرونته في الإذن بأربع عمليات للسلام أثناء هذا العام - في بوروندي وكوت ديفوار وليبيريا وهاييتي. وقد تطلبت الطفرة في عمليات حفظ السلام قوات وموارد إضافية، وبموجب ذلك استجابت بلدان عديدة بما فيها بلدي، إلى طلب المجلس. وتشارك جمهورية مولدوفا حاليا بأفراد في اثنتين من تلك البعثات وتعد كتيبة إضافية لحفظ السلام.

ونشيد بالاتجاه المتواصل صوب تحقيق المزيد من الشفافية في أعمال المجلس. ونلاحظ مع التقدير الانفتاح المتزايد في المجلس. والمناقشات الدورية المفتوحة المعقودة بشأن عدد كبير من القضايا مهمة جدا لتحقيق تلك الغاية، وهي تزيد إمكانية الدول غير الأعضاء في الإعراب عن آرائها بشأن المشاكل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

وقد تركزت واحدة من آخر المناقشات، على دور القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع على الالتزام بسيادة القانون في الدول التي تواجه صراعات أو التي خرجت منها. ونود أن نبرز، من بين القضايا التي عولجت أثناء هذه المناقشة، مشكلة وجود مناطق في العالم ينعلم فيها القانون. وبينما تحسن وتطور المنظمات الدولية قدرات وأساليب جديدة لمعالجة الحالات الصعبة للصراع وما بعد الصراع، وفي أراض ليست بها سلطات معترف بها، بما في ذلك الكيانات الانفصالية - مثلما هو الحال في منطقة ترانسديستريا في جمهورية مولدوفا - تنتشر أنشطة غير قانونية وإجرامية كثيرا ما تقوض أمن واستقرار

مشاكل سلامنا وأمننا المعقدة ومواءمة منهجنا حسب الحاجة.

يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس أمن ممثل للجميع ونشيط وشفاف، والأهم من ذلك، أن يكون توفيقيا يعمل باسم كل الأمم ومصالحها دون استثناء. ووجود مجلس أمن ممثل للجميع يعني وجود مجلس فيه صوت مسموع لكل القارات. وبالتالي من الأساسي أن تمنح أمريكا اللاتينية وأفريقيا مقاعد دائمة في مجلس الأمن. لم يعد بإمكاننا أن نترك بلدانا على قارعة الطريق؛ ولا يمكن لآراء بعض البلدان أن يكون لها وزن أكثر من آراء نظيراتها.

ولذلك نعتقد أنه لا يجب زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئة غير الدائمين فحسب، وإنما كذلك - وهذا أهم - في فئة الدائمين. ويجب أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الخمسة الدائمون حاليا. ويجب أن يأتي الأعضاء الدائمون الجدد، إلى أقصى حد ممكن، من مجموعة الأمم التي كان أداؤها متميزا فيما يتعلق بالتزامها بعملية حل الصراعات وفي دعم المساعي العالمية لحفظ السلام على المستويين الدولي والإقليمي. كما يجب أن يشملوا الدول التي كانت بارزة في التزامها بالنهوض بالمصالح الاقتصادية والأمنية لأكثر البلدان حرمانا.

ونعني بمجلس أمن نشيط مجلسا من شأنه أن يبقى مركزا - بشكل متواصل وغير تمييزي - على مشاكل الأمن وحقوق الإنسان الأساسية. كما نعني بمجلس أمن نشيط مجلسا لن يعرض طريقة عمله لخطر الشلل بسبب الخلافات غير البناءة وغير المرغوب فيها بين أعضاء المجلس بعد إصلاحه. ونتنظر من مجلس الأمن النشط إعطاء زخم لا يفتر لعملية صنع القرار. ونتنظر قرارات واقعية لكنها سريعة كذلك، لا قرارات أنانية، وخاصة عندما تكون الأرواح البشرية تحت تهديد وشيك.

الوقت نفسه، بودنا أن نجدد تأكيد موقفنا من أن توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين يجب أن يتضمن بالضرورة تخصيص مقعد إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية التي تجاوز عدد أعضائها ضعف ما كان عليه في العقد السابق.

أخيرا، أود أن أشدد على أن ما تمس الحاجة إليه حقا في هذه المرحلة هو توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لمواصلة الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق عام بشأن القضايا المطروحة، بدءا من التي يبدو أنها تحظى بدعم واسع. وتتضمن تلك القضايا، في رأينا، ما يلي: توسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بحيث تشمل البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء في العضوية الدائمة الموسعة؛ وإجراء إصلاحات في عملية صنع القرار؛ والحاجة إلى استعراض دوري. إننا نأمل في أن تنجح الدول الأعضاء، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في حل القضايا العالقة.

**السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة، سيدي، لأبلغكم، باسم وفدي، ثمانينا الصادقة بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة والطريقة الممتازة التي تديرون بها المناقشات خلال هذه الدورة. ولن أفوت هذه الفرصة للإشادة بسلفكم، معالي السيد جوليان هنت، على رئاسته المثمرة للدورة الثامنة والخمسين، وخاصة فيما يتعلق بالبند ٥٣ من جدول الأعمال المعروض علينا حاليا للنقاش.

إن إدراج البند المتعلق بإصلاح مجلس الأمن في جدول الأعمال جاء في حينه. فقد أصبح إصلاح مجلس الأمن أمرا لا يمكن تجنبه، كما ذكر أغلب المتكلمين في المناقشة العامة خلال هذه الدورة. ولست في حاجة إلى التذكير بأن التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه عالمنا المتغير باستمرار تستدعي التشكك في مناهجنا التقليدية لحل

تلخص تلك النقاط مساهمتنا في إعادة صياغة صورة مجلس الأمن من أجل المستقبل. ونحن مقتنعون بأن دول العالم لديها كل الوسائل اللازمة تحت تصرفها لتشكيل تلك الصورة. وينبغي أن نحاول جاهدين لاغتنام هذه الفرصة في اتخاذ خطوة حاسمة إلى الأمام. وستفتخر بن الأجيال القادمة إذا تمكنا - فقط إذا تمكنا - من توريثها هيئة فعالة تساعد على تجنبها التقلبات التي لم يتمكن جيلنا، وللأسف، من تفاديها. وإذا كنا متأكدين من أن ذلك هو ما نريده، فيمكننا القيام به.

**السيد تافروف (بلغاريا)** (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر السفير إمبر جونز باري، رئيس مجلس الأمن، على عرضه الشامل لتقرير مجلس الأمن (A/59/2) المقدم إلى الجمعية العامة. ولا بد أن نلاحظ أن المجلس أنجز عملاً يزداد حجمه وكثافته ونطاقه السياسي عاماً بعد عام.

وترحب بلغاريا بالترعة الإيجابية في أساليب عمل مجلس الأمن. وبلغاريا، عندما كانت عضواً في مجلس الأمن عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، عملت بشكل متواصل على تحسين شفافية مداواته. ويشهد التقرير على تزايد عدد الجلسات العلنية، لا سيما المتعلقة بالمسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس، مما يتيح فرصة لجميع الدول الأعضاء للمشاركة. وقد تم اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح فيما يخص تنسيق العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وباتت المشاورات الدورية بين رؤساء هذه الهيئات ممارسة منتظمة. ومن خلال صيغة آريا، بُذلت جهود للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني على نحو أكثر شمولاً من خلال المنظمات غير الحكومية. وفي هذا المجال، ما يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وبلغاريا راضية عن مستوى التعاون - وحتى عن مستوى الشراكة في بعض الحالات - مع المنظمات

أمل ألا أكون مخطئاً عندما أجدد التأكيد على أننا جميعاً متفقون على أنه ينبغي لمجلس الأمن التصرف واتخاذ القرارات باسم أسرة الأمم المتحدة برمتها: ولا نعتقد أن المجلس يتخذ قراراته باسم الأعضاء الـ ١٥ الحاليين. وفي هذا الصدد، نعتقد أن بعض القرارات تتطلب مساهمة دول ليست أعضاء في مجلس الأمن، خاصة تلك التي توجد في موقع يتيح لها تحليلاً أفضل للقضايا المعروضة على المجلس.

ومن الواضح أنه من الأهمية بمكان إبلاغ البلدان المعنية بشكل مباشر بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن والتشاور معها في كل مراحل دراسة تلك القضايا. ومن الأساسي أن تتاح لها الفرصة لتقديم توضيحات بشأن عناصر ما زال المجلس إلى يومنا هذا يميل في الغالب إلى تحليلها اعتماداً على معلومات من مصادر تكون في بعض الأحيان محدودة ومتحيزة. أو لم نر حالات لم يخبر فيها بلد له صلة بقضية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن إلا بشكل غير رسمي، بفضل بعض الأعضاء، أو لم يخبر البتة؟ ماذا تجني دول العالم من اعتمادها على هيئة لصنع القرار لديها مثل مناهج العمل الخفية هذه؟

إن مجلس الأمن النشط الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي هو المجلس الذي يستعمل بشكل ملائم المعلومات المتوفرة عن الأزمات الكامنة في بعض أجزاء العالم والذي يستطيع استباق انفجار هذه الأزمات وتعقيدات عواقبها. يجب أن يضمن مجلس الأمن المجدد أن يكون قادراً على تعبئة الموارد الضرورية ليتمكن من التحرك بطريقة فعالة ووقائية.

ونرى أنه يجب على مجلس الأمن بعد إصلاحه أن يركز أكثر على المصالحة ببذل أقصى الجهود لإيجاد أساس مشترك بين أطراف النزاع. ألا يكون من الأفضل مساعدتها على القضاء على مصدر نزاعها بدلاً من إبقاء الأزمة في حالة عداء كامن، وهي حالة ليست في صالح أي من الطرفين؟.

الباردة، يتعين علينا التفكير في تخصيص مقعد إضافي غير دائم في مجلس الأمن لدول هذه المجموعة.

وتنتظر بلغاريا باهتمام نتيجة عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات التغيير والذي عينه الأمين العام. ونأمل أن يصبح تقرير الفريق أساسا صلبا لعضوية الأمم المتحدة، كي تواصل عملها على إصلاح المنظمة ومجلس الأمن، بإدراك أكبر للمشاكل وحلولها الممكنة.

**السيد فنغيسا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية):**

استمعنا إلى آراء الوفود التي سبقتنا في إلقاء بياناتها. وخلال الاستماع إلى تلك البيانات، لاحظنا اهتماما متشابها بالضرورة المطلقة لإصلاح مجلس الأمن. إلا أنه فيما عدا هذا الرأي المشترك، هناك اختلافات كثيرة بشأن التفاصيل.

أخذت الكلمة بشأن هذا البند لأكرر ما قاله وفد بلدي السنة الماضية وما سبقها من سنوات. وربما يكون من المدهش أن يكرر الزملاء الذين أخذوا الكلمة قبلي أيضا مواقفهم القديمة التي ألفناها جميعا. والسؤال الذي نحتاج إلى طرحه على أنفسنا هو ما إذا كنا نريد أن يبقى هذا البند في جدول أعمالنا إلى ما لا نهاية. واعتقد أن الوقت قد حان لإنهاء النقاش حول هذا الموضوع.

إن الإخفاق المتواصل في إحراز تقدم بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لم يعد مقبولا لوفدي. ومما لا شك فيه أن ذلك لم يعد مقبولا للعالم خارج هذه القاعة. فهذه هي السنة الحادية عشرة منذ أن أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. بعد أحد عشر عاما من إنشاء هذا الفريق ما زلنا نواجه عقبة في الطريق الذي سلكناه، ولا تبدو أي نهاية إيجابية في الأفق. وكما قلت من قبل، إن المناقشة حول

الإقليمية. وقد تبين أن مناقشات المجلس التي جرت بمشاركة ممثلين عن هذه المنظمات كانت بناءة للغاية. وبلغاريا، بصفتها بلدا حدوديا في غرب البلقان والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشارك بنشاط في تعاون مجلس الأمن مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، وفي البوسنة والهرسك، ومناطق أخرى فيها مصالح مشتركة. ويعلق بلدي أهمية خاصة على هذا التعاون.

إن المسائل الخاصة بالتمثيل المنصف للدول الأعضاء في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، ترتبط ارتباطا مباشرا بجهود المجتمع الدولي لإيجاد استجابات مؤسسية في مواجهة التحديات الراهنة للسلم والأمن العالميين. وذلك عنصر هام في عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة توليه بلغاريا أهمية بالغة.

وقد أعلن رئيس وفد بلغاريا للدورة التاسعة والخمسين، وزير الخارجية سولومون باسي، من على هذا المنبر، أن بلدي سيقدم دعما قويا ومتوصلا لتحسين فعالية الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن (انظر A/59/PV.8). وتشاطر بلغاريا جميع الدول الأعضاء رغبتها المشتركة في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن. وقد عبر إعلان الألفية عن هذه الرغبة. إن إصلاح الأمم المتحدة، مع مراعاة الحقائق الراهنة، هو السبيل الأمثل لتعزيز وتقوية تعددية الأطراف كمبدأ تنظيمي أساسي للعلاقات الدولية.

وقد ظل بلدي يؤيد دائما تحديث الطريقة المتبعة لتمثيل الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وتؤيد بلغاريا زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين من أجل جعل المجلس أكثر تمثيلا وتحسين أدائه الديمقراطي. وبما أن عدد الأعضاء من مجموعة أوروبا الشرقية قد تضاعف منذ انتهاء الحرب

مع البند الخاص بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، لأن هاتين المسألتين، في رأينا، مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يؤديه أعضاء المجلس الدائمون وغير الدائمين. كما نقدر الجهود التي يبذلونها في السنوات الأخيرة لجعل أعمالهم أكثر كفاءة وشفافية تجاه المجتمع الدولي. بيد أن قراءة تقرير المجلس تكفي لفهم أنه في جوهره ليس سوى تصنيف للأمر التي تعرض لها بالدراسة، والأنشطة التي اضطلع بها، والقرارات التي اتخذها. ولا يكاد الموجز التحليلي الذي أضيف إليه على مدى السنوات الثلاث الأخيرة يتيح ما يكفي من المعلومات عن التقدم المحرز، أو التراجع، أو الاتجاهات التي تتسم بها الصراعات التي يتناولها جدول أعمال المجلس.

ويساورنا القلق إزاء تطور المناقشات المواضيعية في المجلس. وقد يوجد هذا التطور سابقة مثيرة للمتاعب. فقد تدرج بعض الحالات في جدول أعمال المجلس نتيجة لقرار مواضيعي. وقد تطبق القرارات المواضيعية على حالات أخرى لا تشكل جزءاً من جدول أعمال المجلس. وقد تصدر هذه القرارات عن نوايا حسنة، ولكن يساء في بعض الأحيان توجيهها، نتيجة لأن تطبيقاتها تتجاوز المعايير المتعارف عليها في القانون الإنساني الدولي، وقد ينتهي بها الأمر إلى عدم الإسهام في حل الصراعات أو تقديم حماية فعلية لضحايا العنف.

ولا غنى لقرارات المجلس عن الوضوح والموضوعية والشفافية التي تعمل بها الأمانة العامة فيما يتعلق بالمواضيع. كما أن التنسيق والتشاور مع البلدان لدى إعداد التقارير، ومعاملة جميع الدول على قدم المساواة، هي أمور أساسية. فلا يمكن أن يكون لدينا بلدان من الدرجة الأولى وبلدان من الدرجة الثانية. ويجب أن نتلقى جميعاً وعلى قدم المساواة

إصلاح مجلس الأمن طالت أكثر مما يجب. ونعتقد أن الدورة التاسعة والخمسين لهذه الجمعية مناسبة طيبة لتحقيق فتح في هذا المجال.

إن وجود أمم متحدة ديمقراطية حقاً وممثلة لأعضائها يجب أن يكون في لب الإدارة الدولية. لذلك، من الأهمية بمكان، في عملية إصلاح مجلس الأمن، النظر في إنشاء هيئة تعكس الحقائق الدولية الراهنة. ويود وفد بلدي أن يحذر من إحداث خلل في التوازن داخل المجلس - أي من الوصول إلى حالة عدم مساواة، وصفها وزير الخارجية مودنغي بأنها مشابهة لوضع العجول والثيران في زريبة واحدة. نعم، نحتاج إلى التحرك بسرعة لإصلاح مجلس الأمن، لكننا نحتاج أيضاً إلى المضي قدماً بحذر.

وتتفق مع البلدان التي - على غرار جنوب أفريقيا - عرفت الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الديمقراطية العالمية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تمثل أعضائها تمثيلاً حقيقياً، وهي في وضع فريد يمكنها من تحقيق توافق في الرأي حول ذلك وحول قضايا هامة أخرى. إن أية محاولات للالتفاف على الجمعية العامة ستؤدي إلى أثر عكسي وغير متوقع يتمثل في تنفير غالبية أعضاء الأمم المتحدة بالإضافة إلى الإضرار بمصداقية المنظمة ونزاهتها.

في الختام، تؤيد زبابوي توسيع عضوية مجلس الأمن على مستويي المقاعد الدائمة وغير الدائمة. ونحن على استعداد لزيادة مشاركة الدول الأعضاء من منطقتنا وغيرها من المناطق في كيفية تحقيق ذلك.

**السيدة هوغوين (كولومبيا)** (تكلمت بالإسبانية):  
أود أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه تقرير تلك الهيئة (A/59/2) على الجمعية العامة. ونحن نرحب بالنظر في هذا البند مرة أخرى

ولا بد من أن تأخذ جهود إصلاح المجلس بعين الاعتبار أن الصراعات الداخلية تستغرق جدول أعمال المجلس برمته تقريبا، في حين أن مجال اختصاصه يتمثل في حل الصراعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويعزى كثير من إخفاقات المجلس إلى تكوينه الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، حين كان يتحتم عليه أن يعالج صراعات دولية. ويظهر هذا القصور في عدم فهم الوقائع التي يتعين عليه التعامل معها. فأحيانا كان يتداول في الحالات دون مجرد الاستماع إلى ما تقوله الدولة المعنية نظرا لاعتماده التام على تقارير الأمانة العامة. وإنما يكتفى بدعوة الدولة إلى جلسة رسمية لتستمع إلى القرار الذي تم بالفعل اتخاذه بشأن الصراع ومستقبل تلك الدولة. وترى كولومبيا من الأمور الجوهرية أن تكون أي دولة تتعلق بها حالة معينة حاضرة في جميع المشاورات المغلقة غير الرسمية التي يجريها المجلس والتي سيجري فيها تحليل تلك الحالة وتحديد جدول أعماله. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة بالاشتراك مع الدول على تعزيز سيادة القانون والمؤسسات.

وأود أن أختتم بقولي إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يشكل جزءا من إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل استعادة الأرض التي فقدها لمجلس الأمن. وينبغي أن تصبح الجمعية العامة من جديد الجهاز المهيمن في المنظمة، وينبغي أن يملك المجلس الاقتصادي والاجتماعي القدرة على التعامل بفعالية مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة.

وفي هذا السياق تقدر كولومبيا وتدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام لاستعادة توافق الآراء المفقود بشأن كيفية ضمان السلام والأمن الدوليين. وتوقع الكثير من التقرير الذي يصدره في شهر كانون الأول/ديسمبر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات

معلومات دقيقة فيما يتعلق بالعمل الذي تؤديه أقسام الأمانة العامة المختلفة بالنسبة لمختلف المواضيع.

وثمة توافق آراء بشأن الحاجة الماسة لإصلاح أساليب عمل المجلس وزيادة عدد أعضائه. وينشأ هذا التوافق في الآراء نتيجة للافتقار إلى المساءلة الحقيقية أمام الهيئة التي نحن جميعا ممثلون فيها، حيث لا تقدم معلومات موضوعية للجمعية العامة. كما أن مجلس الأمن ليس جهازا ديمقراطيا، نظرا لوجود حق النقض، وليس تمثيلا ما دام هناك عدم توازن إقليمي غير مؤات للعالم النامي. كما أنه لا يتسم بالكفاءة لأنه لا يركز على جدول أعماله الفعلي وهو حل الصراعات. وجميعنا متفقون على أنه يلزمنا مجلس أمن أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي بأسره ويعكس حقائق العالم المعاصر الجغرافية السياسية.

وترى كولومبيا أن المسائل المتعلقة بالإصلاح وأساليب العمل وحق النقض جميعها مترابطة. ويجب حلها كحزمة واحدة. وقد اعترضنا تاريخيا على حق النقض، غير أنه إذا لم يتسن إلغاؤه، فينبغي على الأقل أن يُقصر على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع، وذلك في حالة وجود أخطار تتهدد السلام، أو انتهاكات للسلام، أو أعمال عدوان، على النحو المبين في الميثاق. وأما عن زيادة عدد الأعضاء، فنرى أن توسيع نطاق العضوية الدائمة لا يحظى فيما يبدو بتأييد الدول الأعضاء. بيد أننا يمكن أن نزيد العضوية في الفئة غير الدائمة تمشيا مع مبدأي التوزيع الجغرافي والمساواة في السيادة. ونود أن نساعد على بناء توافق في الآراء بشأن فئة العضوية غير الدائمة يتيح تمثيلا منصفًا لجميع المناطق، ولا سيما البلدان النامية. ونرى أن تستند إجراءات اختيار المرشحين على أساس جغرافي إلى قواعد تتسم بالقانونية الكاملة وتمتع بالشرعية السياسية، فبضم ذلك تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالمقاعد الجديدة وتجنب أي تمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

منطقة دارفور. وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية حدث تقدم ملموس في جهود بناء السلام، وفي بعض البلدان، مثل سيراليون وليبيريا، يجري توطيد السلام بعد انتهاء الصراع. وتلك تطورات إيجابية تدعمها زامبيا وترحب بها من خلال الاتحاد الأفريقي.

وبالنظر إلى الأهمية المعلقة على دور مجلس الأمن، قررت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، اتخاذ القرار ٤٨/٢٦، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أنشأت به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. وظلت تلك المسألة على جدول أعمال الجمعية لما يزيد على عقد من الزمن بدون إصدار قرار حاسم. ولذلك السبب، فإن وفدي على استعداد لمواصلة المشاركة في عملية إصلاح هذه المسألة الجدية والمعقدة بغية ضمان تحقيق النجاح والتقدم بشأنها.

والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت تضم لدى إنشائها ٥١ عضوا، بينما كان في مجلس الأمن ١١ عضوا. ومنذ ذلك الحين ازداد عدد أعضاء المنظمة إلى ١٩١، ولكن لم يزد عدد أعضاء مجلس الأمن سوى إلى ١٥. وبالتالي، فإن وفدي يتشاطر آراء حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي والأعضاء الآخرين في الدعوة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وخاصة بين البلدان النامية، لكي يكون انعكاسا للحقائق الراهنة. وفي ذلك السياق، يرى وفدي أن توسيع المجلس ينبغي أن يحد في كلتا فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

ويود وفدي أيضا أن يؤكد على أن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن تكون علاقة احترام متبادل، يعززها المزيد من الشفافية وأساليب العمل المحسنة. وللأسف، فقد لاحظ وفدي أن المجلس يتعدى تدريجيا على

والتحديات والتغيير. وسوف نحلل مقترحاته في إدراك للمسؤولية الواقعة على عاتقنا بوصفنا من الدول الأعضاء الملتزمة بتعددية الأطراف، فضلا عن كوننا بلدا يعاني بصفة خاصة من جراء المشاكل العالمية كالإرهاب والمخدرات غير المشروعة.

**السيد موسامباتشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية):**  
لا شك أن دور مجلس الأمن كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة رئيسي من حيث أنيط به واجب أساسي ومسؤولية أساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما تقدم أجهزة الأمم المتحدة الأخرى توصيات للحكومات، فإن المجلس وحده الذي يملك سلطة اتخاذ قرارات تلزم الدول الأعضاء بتنفيذها. وفي هذا الصدد ينبغي أن تنسم أعمال المجلس بالشفافية والديمقراطية والمساءلة أمام أعضاء الجمعية العامة الأوسع نطاقا لكي يكون فعالا وتحظى قراراته بالتقدير والاحترام.

ويود وفدي أن يعترف مع عظيم التقدير بإنجازات مجلس الأمن في تنفيذ واجباته. فقد اضطلع بكثير من مبادرات السلام التي أسفرت عن التسوية السلمية لصراعات مختلفة حول العالم. ومن خلال بعثاته لحفظ السلام، التي تفخر زامبيا بأنها لا زالت تشارك فيها، نجحت كثير من البلدان المتحاربة في إعادة إقرار السلام وهي الآن تمر بمرحلة انتقالية لإعادة بناء بلادها. وقد نالت القارة الأفريقية نصيبها العادل من هذه الصراعات، وأود أن أثني على الدور الذي يؤديه مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في المساعدة على حل تلك القضايا.

ويوفر تقرير مجلس الأمن نظرة متعمقة على المسائل التي برزت على مسرح الأحداث في أفريقيا. وقد رد المجلس بشكل فعال على الأزمات وحالات اندلاع العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار والسودان في

ما، وينبغي أن يقتصر استخدامه على مسائل الفصل السابع. وتوافق زامبيا أيضا على اقتراح مفاده أنه ينبغي التمكن من إبطال حق النقض عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة. بموجب صيغة "الاتحاد من أجل السلام" المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠.

وفي الختام، تود زامبيا أن تناشد الجمعية دعم اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية في مساعيه لتعزيز اتخاذ القرار وأساليب الاتصال لمجلس الأمن. والرأي المدروس لوفدي أنه حالما تجرى إصلاحات المجلس، فإن ذلك الجهاز الهام للأمم المتحدة سيصبح ديمقراطيا، وفعالا، وشفافا، وخاضعا للمساءلة. وستدعم تلك الصفات النهج المتعدد الأطراف حيال التهديدات المتغيرة دائما للسلام العالمي. ومع وضع ذلك نصب أعيننا، يتطلع وفدي إلى تقرير وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، إذ أنه سيوفر منهج عمل يمكن للأمم المتحدة أن تبني عليه ردودها على التهديدات الحالية والمستقبلية التي تواجه العالم قاطبة.

**السيد كاو (فيجي)** (تكلم بالانكليزية): إن فيجي تؤيد إصلاح مجلس الأمن. كما أننا نعتقد بأن وقت الإصلاح حان الآن، وأنه لا بد من إيلاء الاهتمام والتركيز الواجبين له بغية كفالة نجاحه. ونحن بالتأكيد نحاطر بجعل هذه الهيئة غير هامة وبائدة إن لم نتصرف في الوقت المناسب.

ولقد سجل آخر تقرير لمجلس الأمن فترة مضطربة ومتوترة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، إذ أن المسائل التي غطاها المجلس أخذت تصبح أكثر تعقيدا وأوسع نطاقا. واستنادا إلى التقرير، فإن المجلس يجري تحديه إلى درجة أصبح فيها من الضروري إصلاح هيكله ونظمه، بما فيها عضوية

سلطات وولاية الجمعية والأجهزة الأخرى بإشراك نفسه في مسائل مثل المساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والأطفال في الصراع المسلح، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، التي تندرج تقليديا في إطار اختصاص الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتعين أن يتم تفادي ذلك التعدي بغية تعزيز التخصص وحفض التداخل بين المسائل.

إن حق الفيتو الذي يمارسه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أنشئ لمسائل الفصل السابع، وكان الغرض منه تعزيز المصالح الجماعية. ولكن يبدو أن الأعضاء الدائمين في المجلس يتجاهلون ذلك الهدف. وللأسف تجري إساءة استخدام حق الفيتو وأصبح تمييزيا وغير ديمقراطي؛ وأدى استخدامه المستمر إلى تبيد مبدأي الشفافية والمساءلة في أساليب عمل المجلس وإجراءاته. وفي الواقع، أنشأ حق الفيتو فئتين في صفوف أعضاء المجلس، بالرغم من مبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٢، من الميثاق.

والمهم أن يستخدم حق النقض لمصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وفي مناسبات عديدة جدا لم يعمل حق النقض إلا لحماية المصالح الوطنية. وفي بعض الحالات، فإن أعضاء بعينهم لم يستخدموا حق النقض إلا بشأن مسائل اعتبروا أنها تعرض للخطر تصورهم الخاص للتهديدات للسلام العالمي.

وفي ذلك الصدد، فإن وفدي يوافق على الاقتراحات التي قدمها بعض أعضاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية بأن يمارس الأعضاء الدائمون المسؤولية والمساءلة في استخدام حق النقض، أو بأن يلغى في الواقع، جملة وتفصيلا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يمتنعوا بصورة خاصة عن استخدام حق النقض بشأن القرارات التي تأذن باستخدام القوة أو فرض الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستخدم الأعضاء الدائمون حق النقض حينما يؤيد أغلبية أعضاء المجلس قرارا

المساهمة بقوات. وسيقطع تعزيز تلك العلاقة شوطا طويلا في توطيد الدور المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في مجالي حفظ السلام وصنع السلام.

علاوة على ذلك، ترى فيجي أيضا أن استجابة المجلس الفعالة لنداءات حفظ السلام يمكن أن تكون أفضل من خلال إنشاء مرافق احتياطية ووجود موظفين احتياطيين. وبذلك، فإن مجلس الأمن سيتعزز بإجراء خفض في زمن نشر بعثاته، وبإمكانية إجهاض الحالات التي تغطي فيها النداءات الموجهة إلى الأمم المتحدة لكي تتخذ تدابير وقائية. ويقاس أداء المجلس في حفظ السلام إلى حد كبير بقدراته على الاضطلاع بعمليات فعالة وحسنة التوقيت لحفظ السلام.

وليس تنفيذ الإصلاحات أمرا سهلا، وخاصة في مؤسسة متعددة الأطراف تحظى بعضوية عالمية تقريبا تقوم على مفهوم المساواة في السيادة بين الدول. إن الاختلافات الكبيرة في وجهات النظر والآراء بشأن أفضل نهج للتصدي للتحديات التي تواجه العالم والمجتمع الدولي أعباء إضافية للعملية.

ولذلك نتطلع إلى نتيجة تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام لتقديم بعض الحلول العملية والواقعية. ونأمل أيضا أن يكفل تنوع أعضاء الفريق تقييما متنوعا ومتوازنا، مع توصيات إيجابية تقترب بالأمم المتحدة من تحقيق تلك الأهداف التاريخية الهامة. وفيجي على استعداد للمشاركة في المداولات بشأن التقرير.

وتتطلع فيجي إلى توجيهكم، سيدي، وقيادتكم القديرة لأخذنا إلى الأمام في وقت الإصلاح هذا، بالمتابعة الوثيقة لما توصل إليه سلفكم، السيد جولييان هنت، رئيس الدورة الثامنة والخمسين.

يوجد تحد هام أمانا، ولقد حان الوقت الذي أصبحت فيه الإرادة الجماعية لكل الدول الأعضاء وتعاونها

المجلس، لكفالة وجود مجلس فعال ومتعدد الأطراف حقا يقوم على أساس سيادة القانون والديمقراطية والإنصاف.

ولئن كانت المناقشات بشأن الإصلاح المقترح مقتصرة على بعض المجالات الرئيسية، ولا سيما توسيع عضوية المجلس، وهيكله وأساليب عمله، فإن فيجي ترى أنه لا بد أن يجرى إصلاح المجلس بطريقة شاملة وفي سياق إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة. وبعد مرور ٦٠ عاما تقريبا على وجود الأمم المتحدة، لا بد أن تظل المنظمة منسجمة مع العالم المعاصر لكي تخدم ميثاقها بصورة أفضل.

ويجب أن تكون عملية اتخاذ القرار بقدر الإمكان انعكاسا للنظام العالمي الجديد. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد فيجي توسيع مجلس الأمن وتعزيزه، في كلتا العضويتين الدائمة وغير الدائمة. ولقد دعا رئيس وزراء فيجي، الأونرابل ليسينيا كاراسي، أثناء المناقشة العامة في كانون الأول/ديسمبر إلى إدخال بلدان مثل اليابان والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل في مجلس موسع بوصفها أعضاء دائمين. وقال إن ضم هذه البلدان من شأنه أن يضمن وجود مجلس متوازن تسمع فيه أصوات الجميع، بما في ذلك الدول النامية. ولن يكون التمثيل في مجلس الأمن ديمقراطيا بحق إلا عندما ينظر إلى الإنصاف والعدالة بوصفهما مبدئين توجيهيين.

وتؤيد فيجي أيضا استعراض حق النقض للأعضاء الدائمين، بهدف كفالة أن يستخدم هذا الحق للإسهام بشكل إيجابي في دور المجلس في الدبلوماسية الوقائية وليس بوصفه عائقا لا مبرر له لهذا الدور.

وتؤيد فيجي الجهود الرامية إلى تحسين توقيت استجابة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لنداءات حفظ السلام. وما فتئت المسألة موضوعا للمناقشة المستمرة، وتم تقديم العديد من الاقتراحات للتحسين، وأبرزها الاقتراح بتعزيز العلاقة الثلاثية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والبلدان

ونرحب أيضا بحقيقة أن عمل المجلس قد ازداد شفافية، بسبب عدة عوامل. على وجه الخصوص، أضفي الآن، أكثر من أي وقت مضى، الطابع المؤسسي على فكرة أن أعضاء المجلس المنتخبين يمثلون مجمل الأعضاء. ونحن ممتنون في ذلك الصدد لوفود البرازيل وشيلي والمكسيك لإبقاء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مطلعة على أنشطة المجلس. وتقدم بشكرنا في ذلك الصدد إلى مجموعة حركة عدم الانحياز.

وهناك أيضا حقيقة أن ممارسة عقد الجلسات العلنية بوتيرة متزايدة دائما قد أسهمت في زيادة مشاركة جميع الدول في عمل المجلس، على الأقل من خلال إتاحة الفرصة لها للتعبير عن آرائها بشأن مسائل يعتبرها المجلس ذات صلة - رغم أنه قد يكون من المشكوك فيه ما إذا كانت الآراء الخارجية تحدث أي تأثير يعتد به على القرارات التي تُتخذ في نهاية المطاف.

علاوة على ذلك، هناك أيضا شعور بأنه حتى الأعضاء الدائمين باتوا أكثر استجابة من أي وقت مضى للانتقاد الموجه إليهم فيما يتعلق بالطابع المنغلق لعمل المجلس. وتشهد على ذلك الزيادة الملحوظة في عدد البيانات العامة الصادرة عن رئاسة المجلس، عقب الجلسات المغلقة والسرية، بشأن المسائل التي تشغل اهتمام المجلس.

هذا، ولا يسعنا إلا أن نسلم بأن العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة، خاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ما زالت تفتقر إلى الكثير مما ننشده. ويمكن المجادلة إذن بأن تركيز السلطة الآمرة التي تبت في أهم المسائل في تلك الهيئة المؤلفة من ١٥ عضواً، والتي يسيطر عليها خمسة أعضاء دائمين، ظل حتى الآن على حساب سلطة الجمعية العامة. ولا يجب بالضرورة أن يكون الأمر هكذا، حيث ينص الميثاق على أن الأجهزة المختلفة، كل منها بتكوينه وسلطاته

أمرها بما سيُقاس فيه النجاح بمدى التقدم الذي نحرزه خلال الدورة التاسعة والخمسين.

**السيد بريز غوتيريز (غواتيمالا)** (تكلم بالإسبانية):  
إننا ممتنون للسفير إمبر جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي عرض بصفته رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر التقرير السنوي عن أنشطة تلك الهيئة في بداية المناقشة المشتركة.

رغم وجود علاقة جلية بين البندين المدرجين في جدول أعمالنا، نشعر بأن تقرير مجلس الأمن (A/59/2) يكتسي أهمية كافية بحيث يُنظر فيه بمفرده. وغني عن القول، إن التقرير يشكل إحدى الصلات الرئيسية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

تنص المادة ١٥ من الميثاق على أن تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وتقارير خاصة من مجلس الأمن. وهذا يعني أكثر من مجرد عمل رمزي أو طقسي. إنه يشكل إحدى الصلات الرئيسية بين الجهازين، وقبل كل شيء هو أداة تسمح للجمعية العامة بأداء دورها بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة في مجالات التداول، واعتماد السياسات، وتمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويسعدنا أن نلاحظ في التقرير المعروف علينا عنصراً قد رحبنا به في تقرير العام الماضي، وهو أنه خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح، بقدر ما أحرز من تقدم فيما يتعلق بحجمه ومضمونه. ويتذكر بعض الحاضرين هنا التقارير السابقة التي لم تمثل إطلافاً للفحوى الواضحة لحكم الميثاق المذكور أعلاه. ورغم أن التقرير الحالي باعتراف الجميع لا يلي تماماً توقعاتنا، فهو على الأقل يلي الحد الأدنى من مطلب الإبقاء على الجمعية المطلعة على برنامج أنشطة المجلس المكثف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على رئاسة هذه المناقشة، التي كانت مطولة ومثمرة وإيجابية للغاية. وآمل أن نتمكن تحت قيادتكم من التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة لمستقبل منظمنا.

اسمحوا لي أيضا ان أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير إمير جونز باري، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الجدير ببالغ التقدير لتقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية، وهو المعروف علينا الآن للنظر فيه عقب موافقة أعضاء المجلس بالإجماع.

إن مناقشة التكوين المستقبلي لمجلس الأمن وأنشطته فرصة أخرى لنا لمواصلة بلورة تفكيرنا الجماعي بشأن سبل ووسائل التعجيل بإصلاح تلك الهيئة الأساسية في منظومة الأمم المتحدة، وتمكينها من التصدي للتحديات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ولا يمكن تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن من خلال مجرد تحسين تجميلي لأساليب عمله. بل إن هذا الهدف يقتضي إعادة متعمقة للتفكير في تكوين ذلك الجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة لجعله أكثر تمثيلا ولكفالة مصداقيته وشرعيته.

إن الحاجة إلى تكييف مجلس الأمن الذي أنشئ ردا على مسائل تتعلق بالحرب العالمية الثانية واضحة، وبشكل خاص منذ نهاية الحرب الباردة والنهج التي تميزت بها تلك الفترة. وبالتأكيد أنه في الوقت الذي اعتمد الميثاق، كانت هناك اعتبارات أدت إلى إيجاد أعضاء دائمين وإلى منحهم حق النقض. وكما نعلم جميعا فإن ذلك كان سياقاً تاريخياً استثنائياً لا يمكن أن يصبح نموذجاً يستنسخ أو يحتذى حذوه. من ناحية أخرى، وبينما نراعي الاضطرابات العميقة التي حدثت في الشؤون الدولية، يجب ألا نزيد من عدم التوازن أو نحمد التنمية. تلك هي المسألة الجوهرية التي علينا

الخاصة، ينبغي أن تدعم بعضها بعضا دعما متبادلا. ومع ذلك، أظهرت التجربة - ولقد أعربنا مرارا عن أسفنا هنا في هذا المحفل - أن كل سطوة يكتسبها مجلس الأمن هي سطوة تفقدها الجمعية العامة.

وحيث أن الأمر كذلك، يذكرنا تقرير مجلس الأمن ضمينا بأن مهمتين حاسمتين ما زالتا معلقتين. وإني أشير إلى الإصلاح المستمر لأساليب عمل الجمعية العامة والإصلاح المؤجل فترة طويلة لتكوين مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يمكننا توسيع جدول أعمال الإصلاح والتعليق على نظام الأمم المتحدة للإدارة الذي يتطلب بلا شك بعض التحديث. وهذا جزء من المعادلة التي نأسف على غيابها الفعلي من مداولاتنا، نظرا لأن العلاقة غير المرضية، بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن هي، في التحليل النهائي، تحد سيعين علينا التصدي له بجدية عاجلا أو آجلا.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية، نظرا لاقتناعنا بضرورة أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة، فإننا نؤيد زيادة عدد أعضائه. وما فتئ موقفنا يتطور حتى أننا الآن نستطيع الموافقة على أن تطبق الزيادة على كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، فيما يتعلق بالحاجة إلى التمثيل الجغرافي الملائم.

أخيرا، هل لي أن أعرب عن الأمل في أن نتمكن على الأقل، إلى حين اكتمال إصلاح أجهزتنا الرئيسية، من تعزيز الصلات القليلة القائمة بينها. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تتضمن توصيات تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير تدابير تسهم في المناقشات وتعزز الخطوات العرجاء المتخذة خلال العامين الماضيين استجابة للتحدي.

الشامل. وسيكون من الضروري بالتأكيد أن نعيد النظر في طاقات المجلس إزاء التسوية السلمية للتراعات ومواجهة التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين، علما بأن مهمة المجلس ليست صياغة أحكام عامة ومجردة - والتي هي عموما من اختصاص الجمعية العامة - ولكن بالأحرى التصدي للأزمات وحالات أخرى معينة. ومن المؤكد أننا لا نستطيع مجرد معالجة مسألة الإصلاحات المؤسسية بدون النظر في الجانب المعياري. ولا نستطيع تغيير تكوين ومهام الهيئات بدون مراعاة مسألة قدراتها.

أما في ما يتعلق بمسألة فض المنازعات بالطرق السلمية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. فإن مهام مجلس الأمن ومهام الأمين العام يجب أن تكمل بعضها البعض من أجل جمع الأطراف لتحقيق الحل السياسي المنشود. ولنجاح تلك العملية، يجب على جميع الأطراف أن تقبل القرارات المتخذة، كما يجب عليها أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الممثل الخاص الذي يعينه الأمين العام من أجل تنفيذ تلك القرارات.

من ناحية أخرى، الواضح أن الأمم المتحدة لا تتوقف عند مجلس الأمن. وحتى عندما نناقش موضوع المجلس، لا بد أن نتذكر أنه بينما نبحت مهمة المنظمة في صون السلم والأمن، فإن البلدان النامية تعتقد أن مهمته الأخرى ينبغي تنشيطه: أي تعزيز التنمية. وهناك جانبان للأمم المتحدة وهما: صون السلم والتنمية. ولا يستطيع أن يعمل الواحد دون الآخر. ومن وجهة نظرنا، سيكون من المفيد أن نشير بوضوح إلى العلاقة بين استعادة السلم وتعزيز ذلك السلم من خلال نشاطات اقتصادية واجتماعية. والعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز تحتاج إلى أن تكون أكثر عمقا حتى لا تعود أزمة ما بعد حلها إلى الظهور من جديد

أن نتناولها عندما نناقش تكوين مجلس الأمن، أي: وفيما يصعب ترك بعض جوانب إرث الماضي، هل ينبغي محاولة إصلاح ذلك الإرث بالعمل على تفاهم بعض الأمور البائدة التي تركها لنا، أو، أليس ربما من الأفضل تركه جانبا ومحاولة تخفيف آثاره عن طريق التركيز أولا على فئة الأعضاء غير الدائمين، والنظر على حد سواء في عددهم ومدة ولايتهم التي يمكن تعديلها؟

بطبيعة الحال، نحن نتفهم التطلعات المشروعة لبعض الدول الكبرى إلى المشاركة على أساس دائم فيما يتعلق بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهنا يأتي دور الإرث التاريخي. ينبغي لنا بالتأكيد ألا نحاول مفاجمة الآثار المترتبة عليه، أو إحداث انقسامات، أو حتى أسوأ من ذلك تجميد تأثيراته التاريخية.

إن المملكة المغربية بلد قديم، يعرف تقلبات التاريخ. لذلك، نشعر بأن أي تنقيح للميثاق من أجل إحداث تغيير في تكوين المجلس يجب أن يراعي كلا من إرث الماضي والحاجة إلى إعطاء الميثاق المرونة الضرورية للتكيف مع التطورات المستقبلية. إنها تقريبا الطريقة نفسها التي تمكن الإنسان من معرفة المشرعين والقانونيين الجيدين: إنهم قادرون على حل مشاكل الحاضر بينما يتركون مجالاً للتعديلات في المستقبل. وبعبارة أخرى تعتقد المملكة المغربية أن الواقعية والحكمة تتطلبان من المجتمع الدولي، لدى نظره في تكوين مجلس الأمن، أن يركز على العوامل الجغرافية والثقافية وأن يقوم في الوقت المناسب، بتعديل مدة ولاية الأعضاء غير الدائمين.

ومع ذلك، ليس هناك من فائدة في تغيير تكوين مجلس الأمن إذا لم يتم المجتمع الدولي في نفس الوقت ببحث مسألة قدرة وطاقة مجلس الأمن على مجابهة التهديدات الجديدة، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار

وخلال المناقشة، رحب العديد من المتكلمين بتضمين التقرير جزءاً تحليلياً بشأن عمل المجلس، وذلك استجابة للتطلعات التي عبرت عنها الدول. ومع ذلك، طالبت تلك الدول بأن يكون الجزء التحليلي أكثر تعمقاً بحيث يمكنها أن تقدر التقدم المحرز والمصاعب والحلول المحتملة التي ينظر فيها المجلس في برنامج عمله.

وأبرز بعض المتكلمين حجم العمل الكبير الذي أنجزه المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة فيما يتعلق بؤر التوتر في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن القلق إزاء التوجه الحالي داخل المجلس لتنظيم مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع تدخل في اختصاص هيئة رئيسية أخرى والتشريع في مجالات تمس اختصاصات الجمعية العامة. وأكدوا على ضرورة استعادة التوازن في اختصاصات الجمعية والمجلس، ودعوا إلى تعاون أكبر بين الهيئتين.

ورحب عدد من المتكلمين بجهود المجلس للعمل بطريقة أكثر شفافية. كما رحبوا بالمبادرات الرامية إلى تحسين إحاطة الأعضاء علماً، لا سيما من خلال عقد جلسات الإحاطة الإعلامية، وطلبوا تكثيف تلك الجهود.

وأحاط المتكلمون علماً بالزيارات الميدانية التي قام بها المجلس بغية تحسين تقييم الحالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين وتتطلب عملاً عاجلاً من المجلس. غير أن آخرين شددوا على ضرورة أن يحرص المجلس خلال زيارته على جمع طيف أوسع من المعلومات. وأشاروا إلى أنه ينبغي أن تتم هذه الزيارات في وقت مبكر بما يسمح بتحديد الأسباب الكامنة للأزمات والحيلولة دون تفاقمها.

وطلب بعض المتكلمين من المجلس أن يشرك الدول الأعضاء المعنية بالمسائل قيد النظر بشكل مباشر في مشاوراته حتى يمكنه أن يتخذ قراراته وهو على بينة من الأمر تماماً.

وبشكل مفاجئ، بسبب عدم قدرة المنظومة على بناء سلم حقيقي.

وفي ذلك الصدد، نأمل أن يتم توضيح وتحديد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأساسية في تنظيم وتنسيق الإجراءات الحكومية المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي من أجل تلطيف عوالة قوى السوق.

وأخيراً، ينبغي للجمعية العامة، كما تفعل اليوم، أن تكون قادرة على مناقشة نشاطات الهيئات الصغرى وإخضاعها للتدقيق من قبل المجتمع الدولي بأكمله. والجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية الأشمل، لديها الشرعية للقيام بتلك المهمة.

وفي الختام؛ فإننا ننتظر بلهفة توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونحن مقتنعون بأنها ستساعدنا جميعاً وستؤدي إلى تحقيق الإصلاح الذي نرغب فيه. ونأمل أن يكون ذلك الزخم الجديد قد تم إدراكه عندما نحيي الذكرى السنوية الستين للمنظمة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المشتركة حول البندين ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال عن تقرير الأمين العام بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. لقد كان هناك ما مجموعه ١٠٦ متكلمين خلال الجلسات الست المخصصة للبحث في هذين البندين. إن ذلك يظهر الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لمسألة إصلاح مجلس الأمن.

أما بالنسبة للبند ١١ من جدول الأعمال، "تقرير مجلس الأمن"، فأذكر بأنه وفقاً للفقرة ١٢ من المرفق للقرار ٢٤١/٥١، طُلب إلى رئيس الجمعية العامة، في جملة أمور، أن يقيم مناقشة هذا البند وينظر في مدى الحاجة إلى مواصلة النظر في تقرير مجلس الأمن.

بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، السفير لويز غالينغوس شريوغا، ممثل إكوادور، والسفير كريستيان فينايزر، ممثل ليختنشتاين، على العمل الممتاز الذي قاموا به.

وقد برزت عدة نقاط من هذه المناقشة. أولاً، ثمة توافق واسع في الآراء بشأن المواقف الأربعة التالية. إن الجمعية العامة تعلق أهمية على فكرة إصلاح مجلس الأمن، التي يجب أن تنفذ بعزيمة ونشاط قبل الدورة الستين، في ضوء العمل الذي يضطلع به الفريق الرفيع المستوى، بغية موازنة المجلس مع واقع القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يتناول الإصلاح تكوين المجلس، وأساليب عمله وعلاقاته مع الجمعية العامة والهيئات الأخرى. وثمة حاجة إلى توسيع تكوين المجلس بغية جعله أكثر تمثيلاً، ومن ثم تعزيز شرعية قراراته وسلطتها. وعلى سبيل المثال، لاحظ المتكلمون أن نسبة تمثيل الدول الأعضاء في المجلس قد انخفضت من ٢١,٥٦ في المائة في عام ١٩٤٥ - ٥١ عضواً في الأمم المتحدة و ١١ عضواً في المجلس - عندما أنشئت المنظمة، إلى ٧,٨٥ في المائة - ١٩١ عضواً في الأمم المتحدة، و ١٥ عضواً في المجلس - اليوم. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن مجلساً موسعاً في المستقبل ينبغي أن يضم ٢٤ أو حتى ٢٥ عضواً. وينبغي أن يسمح توسيع المجلس بتمثيل أفضل للبلدان النامية.

ثانياً، أعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فحسب. غير أن الأغلبية من المتكلمين أعربوا عن التأييد لزيادة العضوية بفتحها، الدائمة وغير الدائمة.

ثالثاً، عرض المتكلمون طائفة متنوعة من الآراء بشأن مركز الأعضاء الدائمين الجدد المحتملين وحقوقهم وسلطاتهم، وبالأخص فيما يتعلق بحق النقض وتوزيع المقاعد.

ولاحظوا أيضاً أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحظ مسائل على نفس المستوى من الأهمية بنفس القدر من الاهتمام، مما أعطى الانطباع بالانتقائية من جانب المجلس.

وثمة توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، وبصفتي رئيس الجمعية العامة، يسعدني أن وفوداً عديدة قد أعربت عن ارتياحها لجلسات العمل التي يعقدها رؤساء الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملاً بالقرار ٣١٦/٥٨.

وفضلاً عن ذلك، دعا عدد من المتكلمين إلى تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية بغية زيادة قدراتها في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وشدد كثير من المتكلمين على ضرورة أن يعقد المجلس عدداً أكبر من الجلسات العلنية للسماح للدول الأعضاء بالتعبير عن آرائها بشأن المسائل المعروضة عليه. ودعا هؤلاء إلى قدر أكبر من مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في المشاورات العامة غير الرسمية، وبالأخص عندما ينظر المجلس في مسائل تعني تلك الدول بشكل مباشر.

وأنتقل إلى البند ٥٣ من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة" إذ أود أن أؤكد على حقيقة أن المناقشة بشأن هذا البند قد جرت في سياق المناقشة العامة والنظر في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن والتقرير المرتقب للفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام للنظر في إصلاح الأمم المتحدة.

واغتتم المتكلمون الفرصة لتهنئة سلفي، السيد جوليان روبرت هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، ونائبي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

بالنسبة لحق النقض، ارتأى بعض المتكلمين أنه ينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الذين قد ينضمون في المستقبل بهذا الحق كاملا، شأنهم شأن الأعضاء الدائمين الحاليين. وارتأى آخرون أنه ينبغي عدم منح حق النقض لأنه ضد الديمقراطية ولا يواكب روح العصر وتمييزي، وأنه سوف يزيد من تعقد عمل المجلس. وما برح آخرون يعتقدون أنه ينبغي إلغاء حق النقض تماما، أو تنظيم استخدامه بقصره، مثلا، على القضايا التي تعالج في إطار الفصل السابع.

أما بالنسبة لتوزيع المقاعد الدائمة الجديدة المحتملة، فقد ذكر بعض المتكلمين تحديدا اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية والبرازيل والهند وإحدى الدول الأفريقية كأعضاء دائمين في المجلس مستقبلا. وشدد آخرون على أن المقاعد الدائمة ينبغي ألا تعطى للدول، ولكن للأقاليم أو المجموعات التي يناط بها مسؤولية تحديد وسيلتها لاختيار البلدان المؤهلة فور تعديل المادة ٢٣ من الميثاق.

وفضلا عن ذلك، ارتأى بعض المتكلمين أنه عند توسيع المجلس، ينبغي مراعاة التوزيع الجغرافي العادل، وتجسيد تطلعات بلدان أفريقيا، عملا بتوصيات مؤتمر قمة هراري، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا وشرق أوروبا والمجموعة العربية. وأشار المتكلمون أيضا إلى أن إصلاح المجلس ينبغي أن يكون جزءا من إصلاح أوسع للأمم المتحدة.

وإذ نأخذ الملاحظات والاقتراحات التي طرحت خلال المناقشة في الاعتبار، فإنني أعتزم إجراء مشاورات موسعة مع كل الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير

الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/2؟

تقرر ذلك.